الأمم المتحدة وخطة الإصلاح

● وأخيراً وبعد عامين من تشكيل لجنة الخبراء لدراسة أوضاع المنظمة الدولية طرح السيد كوفي عنان –الأمين العام للأمم المتحدة خطته لإصلاح المنظمة الدولية وهيئاتها والمنظمات التابعة لها انطلاقاً من عدد من الاعتبارات .. أولها تقادم العمر فالأمم المتحدة بلغت ستين عاماً وهو سن اليأس وعمر الإحالة على المعاش.

● وثانيها: إن العالم تغير خلال الستين عاماً الماضية، والستون عاماً كافية لأن تنسخ نصوصاً وأدلة بل إن النسخ قد حدث في بضع سنوات ملاحظة للتغييرات التي أحدثتها السنون وتجدد الاحتياجات، ولهذا فقد كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقتها بضعاً وخمسين دولة، وكانت معظمها مطوية تحت النفوذ الاستعماري لم تكن لتجرؤ على مناقشة أوضاع المنظمة الدولية والإصرار على تحقيق العدالة.

● وثالثها: أن الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية هي التي أسست الأمم المتحدة وصاغت ميثاقها لا ليكون شرعة لها وعليها، وإنما لتكتف به الدول المستضعفة، وقد كان ذلك بدليل أن الفصل السابع من هذا الميثاق لايفتح إلا لمعاقبة الدول النامية ولهذا فإن "مارجريت تاتشر" رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، قالت عندما قيل لها تلجأ للأمم المتحدة لحل مشكلة جزر الفوكلاند قالت: إن الأمم المتحدة للدول النامية وليست للدول العظمى وهو مايعني أن الدول الكبرى لاتحتكم إلى المنظمة الدولية ولا سبيل لهذه الأخرى أن تحكم عليها وهذا هو الملاحظ وذلك لأنها رتبت نفسها ورتبت لها الامتيازات التي يستحيل بواسطتها أن يتحقق العدل أو الديمقراطية.

والثمانية والثلاثون قراراً المحبطة والتي تتعلق بالحقوق الفلسطينية تقدم لنا أكثر من برهان.

وعلى هذا فقد جاءت الضربة القاصمة للأمم المتحدة قبل عامين ولهذا فإنه منذ ذلك ارتفعت الأصوات المطالبة بإعادة ترتيب أوضاع المنظمة الدولية وتشكلت لجان الدراسة فاتضحت الضرورة لإصلاح المنظمة الدولية وطرح الأمين العام خطة الإصلاح التي لقيت ردود أفعال حذرة وهي خطة أهم مافيها توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي من خمسة عشر عضواً إلى أربعة وعشرين عضواً بحيث تتسع العضوية الدائمة وبحيث تخرج القرارات أفعال حذرة وهي خطة أهم مافيها توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي من خمسة عشر عضواً إلى أربعة وعشرين عضواً بحيث تتسع العضوية الدائمة وبحيث تخرج القرارات الدولية أكثر توازناً وأشد إلزاماً وهذا هو المتسم مع العدل والمنطق والواقع الموضوعي ذلك لأنه من غير العدل والمنطق أن تنحصر العضوية الدائمة في مجلس الأمن لخمس دول في الوقت الذي يبلغ فيه عدد أعضاء المنظمة الدولية مائة وواحد وتسعين عضواً وكل هؤلاء الأعضاء انتموا إلى الأمم المتحدة تطلب حمايتها من الأكبر منها وأملاً في أن تعيش بسلام وذلك لأن أهم وظائف المنظمة الدولية هي حماية الأمن والسلم الدوليين وقد فشلت في وظيفتها هذه وباتت متهمة بأنها تتصرف بمايير مزدوجة وبصورة انتقائية تجافي منطق العدل وتجسد الديكتاتورية بأصرخ معانيها.

> **إن خطة السكرتير العام للأمم المتحدة، قد لقيت تأييداً من قبل الدول العربية بحيث شملت مقررات قمة الجزائر قراراً يطالب بإصلاح الأمم المتحدة، والسؤال الذي يفرض نفسه هو: كم سيكون عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين وهل تعني زيادة الأعضاء الدائمين - وأغلب الظن أن ألمانيا واليابان والهند - ستضم إلى العضوية.**

وعلى كل فإن خطة السكرتير العام للأمم المتحدة، قد لقيت تأييداً من قبل الدول العربية بحيث شملت مقررات قمة الجزائر قراراً يطالب بإصلاح الأمم المتحدة، والسؤال الذي يفرض نفسه هو: كم سيكون عدد الأعضاء الدائمين وهل تعني زيادة الأعضاء الدائمين –وأغلب الظن أن ألمانيا واليابان والهند– ستضم إلى العضوية، إلى رقم معين أنه ستكون لمن يلتحق بالعضوية الدائمة نفس الميزات التي يتمتع بها الخمسة وأبرزها حق النقض «الفيتو» أم ماذا؟ وهل بالإمكان أن تسقط مثل هذه الميزات عن السابقين واللاحقين إحقاقاً للعدل والديمقراطية؟

وأياً كانت الإجابات فإن مواقف الدول الدائمة العضوية من خطة الإصلاح مازالت غامضة مع أن بعضها قد نادت بضرورة الإصلاح بصفة عامة لكن لاندري ماهي حدود الإصلاحات في نظرهم وما مدى استعدادهم للتنازل عن شيء من هذه الامتيازات لصالح النظام الدولي والسلم العالمي؟

مثل هذه الأسئلة وغيرها ربما لاتظهر الإجابات عليها إلا في سبتمبر/أيلول القادم حين تعقد الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث توضع الخطة على جدول الأعمال لمناقشتها والتصويت عليها وفي هذه النقطة يأتي قرار الإصلاح والذي قد يعززه أو يعارضه مجلس الأمن.

أسمى نهوض في المنطقة

عصام حسين المطري

■ بمتابعة حقيقة وواعية لأهم التحولات السياسية البارزة التي دشنت بميلاد الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو العظيم عام ١٩٩٠م يدرك بداهة عظمة التحول وروعة الانجاز في المسار السياسي الذي تمكن من استيعاب أهم المتغيرات السياسية والمستجدات الهامة في النظام العالمي والدولي الجديد في اطار الحفاظ على الهوية التي هي اكسير وباقة التمسك بالثوابت الوطنية والقومية والاسلامية بالانفتاح على النتاج الحضاري والرقي المدني «الآخر» في نطاق المراعاة الآكيدة للخصوصية التي لايمكن الانتقاص من مضامينها أو المساس بأدبياتها وأبجدياتها المتعددة والمفتوحة على كافة الأسطح والمجالات المتنوعة .

ولقد لفت نظر القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الرمز علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية «حفظه الله» أهمية التحول المتزن المقترن بضوابط في عالم متطور سريع التحول والتغير في شتى المجالات وكافة الاصعدة فعمد الى تطوير التجربة الشوروية والاعلان عن المناخ السياسي الشامل الذي عُد رديفاً للوحدة الوطنية عبر اعتماد الديمقراطية وسيلة مثلى للتعبير والتغيير السياسي الشوروي السلمي الآمن في محيط التداول الحضاري المدني السلمي للسلطة في مختلف مستوياتها ومواقعها .. فكانت الديمقراطية اليمنية الوطنية من تعدد سياسي واعتماد حرية التعبير المسؤول والحرية السياسية المسؤولة وانشاء وتشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية وإقامة مختلف الفعاليات السياسية وحرية التنظيم المسؤول وكفالة حرية الاحزاب في ممارسة أنشطتها وفعالياتها السياسية في وضح النهار وانشاء التكتلات والاتحادات والمنظمات والنقابات المهنية والطلابية والاجتماعية والخيرية .. نعم كانت الديمقراطية اليمنية «ولم تزل» أبرز عنوان للرقي الحضاري والارتقاء المدني ليس في الجمهورية فحسب وإنما في المنطقة المسماه جغرافيا بشبه الجزيرة العربية .

فنحن في الجمهورية اليمنية والتزاما بثوابت العلاقات السياسية في الاطار الاقليمي والقومي وفي مضمار الاستيعاب للمواثيق والمعاهدات الدولية في هذا الخصوص لا نحبذ مطلقا التدخل في خصوصيات وشؤون «الغير» فلكل تجربته ، ولكلٍّ نظامه، والانتماء القومي والاسلامي «أي للوطن العربي والاسلامي الكبير» للجميع .. فجميعنا في منطقة شبه الجزيرة العربية أشقاء حيث لانروم بإنضاج تجربتنا السياسية الديمقراطية أي مقاصد أو مآرب إذ لايهمنا سوى أننا قدمنا انموذجا عصريا حديثا في المنطقة يعد وبشهادات الآخرين اسمى نهوض حضاري ومدني في المنطقة الراقدة التي تئن تحت طائلة الاختلاف السياسي المذموم في آليات ووسائل وأساليب الحكم المركزي .

وأننا على علم وكلنا ثقة متناهية في أن الأيام القادمة ستشهد مزيداً من التطوير والتحديث والتوسيع للمشاركة السياسية والشوروية والديمقراطية في الجمهورية على الرغم من أن المرحلة القادمة هي مرحلة البناء والاعمار الاقتصادي وذلك لعلم القيادة السياسية الظافرة ممثلة بفخامة الرمز علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية «رعاه الله» بأن البناء والاعمار في المضمار السياسي قد جاوز التمام فلا خير من إعلان «ريجيم» سياسي في الجمهورية بغية اشباع المجال والجانب الاقتصادي وهذا حقيقة التوجه الرئاسي الحديث الذي تزامن مع نجاح انتخابات السلطة المحلية في البلاد كمعلم وملمح بارز على النهوض والتطوير والتحديث والرقي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الفعال .

ومن هذا المنطلق أردنا بهذا التناول السريع الخاطف أن نضع كافة المجاميع والقوى والشرائح الاجتماعية والسياسية أمام عظمة هذا المكسب وروعة هذا المنجز السياسي الذي ينبغي علينا الحفاظ عليه باعتباره مكسب ومنجز الجميع، فشتى الانتصارات في مساحات ومجالات النماء والبناء والاعمار المدني والحضاري لاتعد حكرا لفئة دون أخرى إذ يجب علينا ابتداء ان نعي ونفهم جيدا القوانين المنظمة لكافة الممارسات المسؤولة في هذا المضمار كي تتوازى الممارسة الشعبية والجماهيرية والديمقراطية مع حقيقة التطوير والتحديث الحادث في البناء والهيكل السياسي العام في الجمهورية، فحرية الرأي والرأي الآخر ينبغي ان تكون منضبطة تمام الانضباط بالتوجهات التقنينية والتشريعية التي تنظم الحرية المسؤولة في هذا المحيط، كما أن حرية التعبير ينبغي أن تكون هي كذلك حرية مسؤولة مقرونة بالقوانين والتشريعات التي انبثقت من عباءة مجلس النواب – الممثل الشرعي للشعب – والذي جاء تشكيله بثقة الشعب المتناهية بممثليهم في مجلس النواب عبر الانتخابات السرية المباشرة الحرة والنزيهة..

ولن يكتب للديمقراطية اليمنية والوطنية مزيد من التطوير والتحديث والنماء إلاّ إذا ارتبطت بالمسؤولية وبمعنى أدق واكثر وضوحا وشمولا أن نعمل على تحويل الديمقراطية من ديمقراطية الفوضى والعفوية والارتجال الى الديمقراطية المسؤولة البانية لا الهادمة والتي تدفع باتجاه التقدم لا كسالف الديمقراطيات اللائي يشدين الآخرين الى الوراء والتخلف لئلا تستحيل الديمقراطية من نعمة الى نقمة ومن عافية وظاهرة صحية الى سقم وحالة مرضية في مختلف الظروف والأحوال .

العرب واستراتيجية السلام

علي بن سهيل حاردان

□ .. (تبين الابعاد الحقيقية للمؤامرة التي تدبر اليوم ضد الأمة العربية في مشرق الوطن ومغربه، حيث تتكامل حلقاتها من خلال الاطماع التوسعية والتدخل العسكري المباشر والتي تستهدف ضرب حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها والمساس بمبادئ السيادة والاستقلال).

ما ورد بن الهلالين كان من البيان الختامي لقمة الجزائر ١٩٧٨م وما اشبه اليوم بالبارحة كما يقال، فما ورد عن قمة ١٩٧٨م كأنه صدر عن قمة الجزائر الأخيرة من حيث حساسية الموقف العربي وما يتعرض له من مؤامرات واضعاف لقواه وعلاقاته وأدواره مع أن ذلك حدث قبل ٢٧ عاما من الآن، لقد استدعيت معظم البيانات الختامية لقمم العرب ووضعتها إلى جانب آخر بيان فوجدت القضايا ذاتها والالزامات بتداعياتها في لبنان وفلسطين وما تتعرض له الأمة من دمار مكثف بسبب هذه القضية المتلازمة، غير أن الجديد في الامر في قمة الجزائر الجديدة هو ان عاصمة عربية أخرى تحت قبضة الاحتلال بينما عاصمتان مهددتان هما دمشق وبيروت وفوق هذا وتم المرور المعتاد على قضايا الأمة مرورا تقليديا للوصول إلى الخلاصة التي لعنها العرب في طرابلس١٩٧٧م ومن ثم في الجزائر ودمشق – فبراير، وسبتمبر – على التوالي وبغداد ١٩٧٩م والخلاصة التي اهتدى اليها حكماء العرب بعد عناء طويل وخسائر لا حدود لها من المؤتمرات والنقاشات والخطب والبيانات هي ضرورة السلام مع اسرائيل، والالحاح على هذه الضرورة باعتبارها الخيار الاستراتيجي بعد فشل الخيارات الأخرى المطروحة وغير المطروحة.

والضرورة العربية لتحقيق السلام مع اسرائيل مرت بمراحل عديدة سرية ومعلنة منذ العام ١٩٤٩م وحتى قبيل القمة الأخيرة بساعات، فكان الرد الاسرائيلي على التطوع العربي المخلص للقضية العربية ان المبادرة عربية وليست اسرائيلية وتلك شؤونكم ولا نتدخل فيها، وهذا اسعد رد تلقاه العرب في قممهم السابقة إذ كان رد اسرائيل على ولادة مبادرة بيروت مجزرة بخان يونس واغتيالا تجاوز الثلاثين شهيدا في محيط الرئاسة الفلسطينية، بينما القمة التي سبقتها تزامنت مع اجتياح كامل للضفة وحصدت العملية العشرات وقبلها وبعدها يصل النزيف الفلسطيني ويبقى الشعب الفلسطيني الاغنى والاغلى عل الرغم من كل الظروف التي يتعرض لها.

الرد الاسرائيلي الأخير على الدعوة الجديدة القديمة تتسم بالذكاء الشديد، فقد جاء بعد سلسلة من الترتيبات مع الجانب الفلسطيني تمهيدا لاقصاء الجماعات الرافضة للسلام مع اسرائيل شأنه شأن الرئيس الفلسطيني الذي كان يمثل عقبة أمام ما يقال عنها تسويات نحو الحل النهائي وبعد غياب عرفات كان على الاسرائيليين والامريكيين على السواء تأسيس قاعدة أخرى للتعامل معها تختلف عما سبق من قواعد لمعرفة اسرائيل بالمدى الذي يمكن أن تصل اليه الدول العربية في دعمها للقضية التي لم تعد عربية وإنما قضية داخلية امريكية – اسرائيلية ونتيجة لهذا الإطار ووفقا لسياسة الامر الواقع المتحققة على الارض أولا وعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي الدولي فإن اسرائيل تطمح إلى أكثر من تبادل السفراء وأكثر من توقيع بضع اوراق مع العرب مجتمعون أو متفرقون ولا تريد أن تظهر الرغبة في اغتنام فرصة المرحلة لذلك يعني انها ما تزال تشعر بقلق حيال الدول العربية وردود فعلها المختلفة المتعلقة بالصراع الذي كان يمثل ركيزة أساسية في السياسة الداخلية والخارجية لهذه الدول فيما مضى من الايام، وهكذا اقتربت اسرائيل في الوقت الذي تحصل فيه على مزيد من التنازلات تلو التنازلات على الصعيد القومي العربي بالمقابل تنال التأييد على كل ابتكاراتها وعبقرياتها في إيذاء الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى وتقديم الطرح العربي بكامله على كل الصعد ومن ثم إخراجه من كل المعادلات السياسية المطروحة هذه السياسة التي تنفذها اسرائيل تجاه الدول العربية أظهرت نجاحا كبيرا في ادارة الازمة وتحويلها إلى نزاع دولة مع رعاياها الذين لا يظهرون تجاوبا مع مشروعها العام ومن هنا فإن أية اجراءات تتخذ من هؤلاء الرعايا تكون مقبولة وإذا لم تكن كذلك فإنها مجرد مبعث على القلق، وعند هذه النقطة نصل إلى سر رفض اسرائيل المبادرات العربية وعدم قبولها بالقيود التي تفرضها هذه المبادرات حتى وأن كانت تحقق لاسرائيل كل طموحاتها السياسية والاقتصادية وتفوقها العسكري والتكنولوجي على حساب العرب والفلسطينيين بالدرجة الأولى.

والسر الذي لم يعد سراً على أحد سوى العرب، ان اسرائيل لم يعد لها قضية مع الدول العربية تخاطبها بشأنها وما تريده قد تحقق لها بدون المبادرات العربية، فالشأن الفلسطيني يدار ميدانيا مع اصغر مسؤول بوزارة الدفاع أو الداخلية حتى وزارة الخارجية لا تناقشه على اعتبار انه من شؤون العمل اليومي، وكل عمل يصل إلى هذا المستوى فإن طرق على النطاق الذي تتحدث عنه المبادرة العربية يعيد إلى الاذهان الدولة العبرية التي كانت تعد للحرب والرحيل معا، أما وقد تأهلت اسرائيل إلى ما هي عليه اليوم من مكانة دولية فإن السلام الذي نريده كعرب مع اسرائيل لم يعد خيارها غير انها قد لا تمانع في تطبيع علاقاتها مع أية دولة ترغب في ذلك وتلك مسألة لا تتعلق بالسلام أو الحرب، فإسرائيل عضو في كل الهيئات الدولية ولها حضور في رسم السياسة الدولية كونها حليفة لأمريكا وهي في طليعة الدول الصناعية بعد السبع الكبرى والصين فأي سلام تشتريه اسرائيل وقد بلغت هذه المنزلة.

قد لا تكون المرحلة الراهنة صالحة للمناورات السياسية وقد لا نرغب الآن بسماع (لاءات الخرطوم) الشهيرة لمعرفتنا بالظروف الدقيقة التي تحيط بنا من كل جانب غير ان الاصرار على تجديد مبادرة السلام مع اسرائيل لا يجدي هو الآخر، ومهما أعيد التأكيد على استراتيجية السلام وأهمية ذلك على المدى الطويل فإن الظرف الدولي لا يساعد على بناء ما تم التفريط فيه خلال العقود الماضية على المستوى الداخلي والخارجي، فالدول العربية تصنف نامية أو الاقل نموا على المستوى الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وهي في مرتبة متأخرة في مستويات التعليم العالي والتقني كذلك تسجل متأخرة في الحرية السياسية والاعلامية وحقوق الانسان، كما انها تعد الأكثر حول العالم استيرادا لموارد ومواد الاستهلاك ناهيك عن المعدات الصناعية والزراعية والعسكرية، كل هذا يسجل عجزا سياسيا واستراتيجيا أمام دولة اسرائيل التي تجد الدعم المتواصل من الولايات الامريكية والدول الغربية والمجتمع الدولي الذي بدأ ينظر اليها على انها البوابة إلى قلب واشنطن، ونحن مع الذين يرون ذلك ولكننا لم نعرف يوما كيفية الدخول إلى قلب واشنطن من البوابة الصحيحة وإذا قيل انهم دخلوا يبقى وجودنا كعصفور في قفص يخشى عليه خارجه وداخله، ولو اننا عرفنا البوابة الحقيقية لواشنطن لما اعدنا ترميم مبادرة بيروت التي لا تجلب انتباه العاصمة التي لا تنام، وكأنها تريد من العرب أن يعيدوا جدولة الأولويات وأن يرتفعوا إلى مستوى المرحلة ربما، وربما تريد منهم أكثر من المبادرة التي لم تقلب صفحاتها حتى اللحظة في دوائر التقليب السياسي في واشنطن التي قالت على لسان رئيسها قبل يومين أو ثلاثة ان الاحتفاظ ببؤر استيطانية في الضفة أو القطاع يحقق الأمن لاسرائيل علاوة على أنه شأن داخلي.

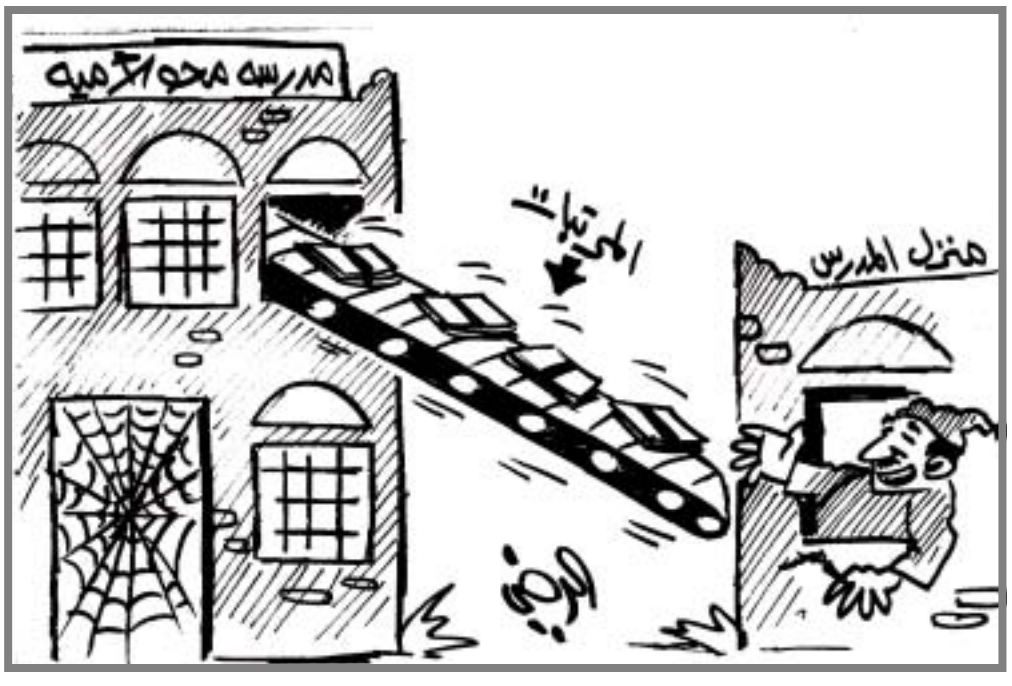

أفاق

الرجل الخطأ في المكان الخطأ!!

■ ،، بغضّ النّظر عمّا إذا كان مرشّح الرئيس الأمريكي لتولّي منصب السفير في الأمم المتحدة «جون بولتون» هو «الرجل الخطأ في المكان الخطأ» كما ذكر ٥٩ سفيراً أمريكياً سابقاً في خطاب أرسلوه إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي فإن حيوية المجتمع الأمريكي تلفت النظر حيث كل من موقعه يجد نفسه حرياً بأن يكون المدافع الجهير الصوت عن مصالح بلده وصورتها في عيون العالم، على قاعدة معرفته وتجربته ومتابعته للأحداث، وهو لا يجد غضاضة في مخالفة الرئيس أو محاولة التأثير في قراره، فإن لم ير ذلك مجدياً اتجه إلى الهيئات المعنية التي تمثل الناس، ولها الكلمة الحاسمة في الكثير من القرارات، حيث أنه من المعروف أن الكونجرس الأمريكي سيبدأ عقد جلسات الاستماع حول تأكيد تعيين بولتون في السابع من أبريل القادم، ومن هنا كانت الرسالة موجهة إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية، أي أنها ذهبت إلى «الرجل الصح في المكان الصح».

ولم يكن خطاب الـ٥٩ دبلوماسياً إثباتاً للحضور في الشأن العام أو استعراضها للعضلات كما هو شأن بعض المعنيين في الديمقراطيات الزاعقة الجديدة، وإنما كان قراءة في الرجل وقراءة في الآخر الذي سيتعامل معه حيث ذكروا أن سبب معارضتهم هو ادعاء بولتون في وقت سابق أن الأمم المتحدة تكون مفيدة فقط في حال خدمتها مصالح الولايات المتحدة مباشرة. الأمر الذي سيثير حفيظة الدول الأخرى.

فضل النقيب

وقد صدرت أصوات غاضبة وأخرى متحفظة وثالثة محتجة على ذلك الاختيار من مختلف أنحاء العالم عامة ومن الصحافة والأجهزة الإعلامية بصفة خاصة. ومع ذلك ينبغي التنبه إلى أن تعيين بولتون ليس نهاية العالم، وقد سبقه آخرون أثاروا حفيظة دول كثيرة ثم مضوا في حال سبيلهم، دون أن يغيروا من الأمم المتحدة شيئاً. ويبدو أن سر الضجة الدفين هو سر الولايات المتحدة نفسها بقوتها التي تجاوزت كل الحدود وقدرتها على التأثير في الكثيرين كباراً وصغاراً ودفعهم إلى الانصياع لرغباتها، وهو الأمر الذي سيتم بـ«بولتون» أو بغيره.

من هنا نستطيع القول أن خريجي المدرسة الدبلوماسية صدموا بالمجاهرة أكثر من صدمتهم بالمنهج الذي يعرفونه جيداً، وهم يريدون القول: لماذا نأخذ بيد من حديد ما نستطيع أخذه بقفاز من حرير، يعني أنهم معنيون بالإخراج أكثر من عنايتهم بالموضوع، وهذا شأن الدبلوماسية دائماً حيث وظيفتها تغليف الدواء المُرْ بشيء من السكر ليسهل بلعه، وهم ينبهون إلى أن هناك أكثر من طريق للصعود إلى القمة مشيرين إلى أن «بولتون لن يكون مروجاً مؤثراً لمصالح الولايات المتحدة في الأمم المتحدة».

هذه الممارسات مألوفة في الديمقراطية الأمريكية، وما من أحد يصر أو يتوقع الحصول على ما يريد بالكامل فالغرض هو مقاربة الحقيقة أو تسليط الضوء على وجوهها المتعددة ومساعدة جهات القرار على تبيّن أبعاد قراراتها، إضافة إلى التأثير في الرأي العام الذي يحسب له ألف حساب لأنه في المحصلة الأخيرة القاطرة التي تسحب دولاب أولي الأمر والنهي بمن فيهم الرئيس.

ثم إن الشخص المعني وهو هنا «بولتون» يسمع عن طريق هذه الشفافية صوتاً غير صوته ويرى نفسه في مرآة أخرى مما يشجعه على تشذيب ما اعوج منه وتحلية ما أمرره من فضول القول والشطح في المواقف.

اسألوا عن أسباب الفشل!!

■ نتحدث عن الفساد وعن الاختلالات في العمل والإنجاز، ويأتي هذا الحديث من الجميع من القمة وحتى القاعدة، وحين نشتكي أو نطرح هذا نعتقد أننا على طريق الحل ولكن الحقيقة أن الحل يحتاج بعد الشكوى إلى تشخيص ، فخطوات عملية من أجل الوصول أخيراً للحل..وهكذا هي العملية ولا شيء غيره..

وما قادني لهذا الإستهلال هو جملة من المشاهد راجعتها ذاكرتي وأنا في سفر طويل يحتاج لأكثر من نشاط حتى تتم الرحلة فيه براحة، أما المشاهد فمن الواقع ولب ما أثق به وأما المشاهد فأطرحها على القارئ عبر تناولين وعلى النحو الآتي:

■ تحدث الأخ رئيس الوزراء في حواره الأخير للفضائية اليمنية عن القانون الذي طرح لتحسين وضع الصحافيين في البلد، لكنه تجمد أو ضاع بسبب الخلاف الذي لا نعلم حيثياته وأسبابه بين قيادتين لنقابة الصحافيين اليمنيين السابقة والحالية حسب شهادة رئيس الحكومة،، وأقول: حدث هذا في مجتمع ما يسمى النخبة ، فكيف سيكون الحال لو افترضنا عطفاً على ذلك أن كل النقابات والاتحادات المهنية وقعت في نفس الحفرة التي إنكب فيها الصحافيون بعلم قياداتهم ..

خالد الصعفاني

■ مشهد آخر يتعلق بجهة مهمة أيضا تلقت رسالة من بلد صديق يعرض عدداً من المنح التدريبية في أكثر من مجال تقام في ذلك البلد وبتمويل كامل منهم وما على الطرف اليمني إلا تزكية الأشخاص الأكفاء المفترض بهم أن يغطوا تلك المقاعد التي رصدت لليمن ضمن عشرات البلدان النامية الأخرى، وحددت فترة التواصل إلى تاريخ معين يجب أن تصل الردود قبله، تخيلوا أن فترة السماح كانت حوالي العام ، ومع ذلك وصل بريد هذه الجهة والذي يحمل ملفات المتقدمين المرشحين بعد الموعد بحوالي الشهرين..

ولأن الآخرين لا يعرفون الهوشلية ولا التراخي أرسلوا رسالة اعتذار تفيد بأن الموضوع «قرح جو» بسبب تأخر وصول الرد..!

■ المشهد الثالث رياضي حيث استطاع رئيس اتحاد نشط أن يجلب مدرباً رضي أن يعمل لتدريب شبابنا مجاناً ، وجاء المدرب وقبل الأمر ثم تم إقناعه بأن يأتي بعائلته إذ أراد وعلى حسابه فعاد لبلده البعيد في شرق آسيا وشحن بحراً أثاث شقته وسيارته وكل لوازمه وجلب أسرته معه لليمن كي يعمل «ببلاش».. تصوروا ان الجهة المعنية بالأمر عندما طلب منها اعتماد «طالع نازل» لهذا المدرب – وذلك أضعف الإيمان – الذي يمكننا أن نبيّض به وجهنا من الراجل الغريب ،، تصوروا أنها كما قيل وجهت باعتماد ٣٠٠ دولار أخضر ..!! وطبعا لم يكن من الاتحاد المعني إلا أن أخفى الأمر على المدرب حتى لا يضحك علينا.

أخيراً

هي ثلاثة مشاهد تؤكد وبما ليس فيه شك أننا لا نحترم المسئولية ولا نخاف من المساءلة وأن الهوشلية و«الكبوب» اللذين ننتهجهما في حياتنا هما ديدن ربينا عليه ونعتقد جهلاً أن الآخرين يعملون هكذا أو أنهم على الأقل متغاضون أو متسامحون في مثل هذه التصرفات ..

وبالله عليكم كيف سيحترمنا الآخر إذا لم نحترم أنفسنا – واحترام النفس يعني احترام المسئولية وتقديرها واحترام الوقت وتقديسه – وانظروا كيف وفي ثلاث محطات اغتلنا عبر عدم تقدير المسئولية ثلاث فرص مهما كانت أهميتها ومهما كان حجم المستفيدين منها..